رجلا احسن من الكحل فی عينه هو ای الكحل فی عين زيد لا يلزم
الفصل بينهما باجنبی فاجاب بانه تعقيد بركيك وهو كون
الكلام غير ظاهر الدلالة لخلل اما فی النظم بسبب تقديم او تاخير او فی
الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فی قوله وما مثله فی الناس
الا مملكا ابو امه حی ابوه يقاربه مع ان نقص الاستدلال بالعبارة
المشهورة ودفع ما يتوجه عليه وبما ان العبارتين ليستا من العبارة
المشهورة فی شیء فالجواب لا يلايم نقصه ولم يلتفت الشارح
الى جواب نقصه فی الشرح وهو ان يلزم عود الضمير على المؤخر
لفظا ای اعتراض الفاضل الهندی عليه بان المبتدا رتبته التقديم
وكفى فی صحة عود الضمير والمتقدم على ما كان عليه وقبل هذا التعبير
وهو تفضيل الكحل كما لا عتبارين لان اصله من كحل عين زيد والمعنى
عليه انه لا يلزم منه تفضيل الشیء على نفسه اذ يتعدد الكحل باعتبار كونه
فی عين رجل وعين زيد وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
فيكون الكحل فی عين زيد احسن منه فی غيرها لان ابقاءه على
المساواة مما يابا به المدح فعينا مفعول رايت الاول واحسن
مفعوله الثانی ان كان من افعال القلوب وان كان بمعنى ابصرت
يكون احسن بدلا او حالا من مفعول رايت ويلزم فيه هذا
على ابلغ وجه ان الكحل فی عين زيد حسنا ليس فی عين غيره وذلك
انه اذا لم يكن عين احسن فيه الكحل من عين غيره مماثلا لعين زيد فكيف يكون
ما هو ادنى منه مماثلا له فانتفى المماثلة بالكلية على طريق الكناية فيكون
ابلغ لان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر فی علم البيان وانما

جازت

يلزم هج

على الكحل هج

جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل جواب سؤال
تقرير السؤال انه لا ضرورة فی اعمال اسم التفضيل فی هذه العبارة
اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدا حيث
لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبی اذ لا معمول لاحسن فی هذه
العبارة هو منه والجواب ان هذه العبارة فرع العبارة
الاولى فالضرورة معتبرة فيها حكما وذلك انه قد مر ان اصله
ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فی عين زيد فلما ذكر عين
زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وان من التفضيلية مجرورها
فيها فيلزم الفصل بالاجنبی تقديرا على ما هو منسوب الى البا
لكثرتها فيه كما قال بعض شارح الابيات فرجع كون المعنى
فی نفسه وكون فی نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لانها لاجل استقلالها بالمفهومية فيكون ما لها استقلال
بالمفعولية منها وذلك بان لا يكون آلة لملاحظة غيره كما فی معنى الحرف
واما ان المراد بكون المعنى فی نفس الكلمة ذلك فقط اذ لا معنى لكون
المعنى فی نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن
غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما
ان المراد بكون المعنى فی نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا يكون
المعنى حاصلا فی نفس المعنى الا انه لا يحتاج فی حصوله الى شیء آخر بحيث
لا يحصل بدون حصوله كما فی الحرف هو آلة لملاحظة طرفيها
يعنی انه نقص بالذات بهما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ
بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه

تقريره

مقدرة هج

الفصل

بان لا يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فی حصوله الى شیء آخر هج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)